في صحيفتي في قراب سيفي قال فلم يزل يواليه حتى خرج الصحيفة
قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرام كحرم مكة لا يحل
صيدها ولا يختلى خلاها بين عاير إلى كذا وفي
رواية ما بين عير وثور وفي أخرى بين عير وأحد وزعمت هذه
بأن أحدا بالمدينة وثور بمكة بل صح بعضهم بتغليط الراوي وحمله
بعضهم على أن المراد أنه حرم من المدينة قدر ما بين عير وثور
من مكة أو حرم المدينة تحريما مثل تحريم ما بين عير وثور بمكة على
حذف مضاف فمن أحدث حدثا منكرا ليس بمعروف
أو آوى محدثا بهمزة ممدودة ومحدثا بكسر الدال أي نصر جانيا
حاميا وآواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه
ويجوز فتح الدال وهو الأمر المبتدع نفسه ويكون بمعنى
الإيواء الرضى به والصبر عليه فإذا رضي بالبدعة وأقر فاعلها
ولم ينكرها عليه فقد آواه فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل منه عدل ولا صرف فريضة ولا نفل
أو شفاعة ولا فدية وذمة المسلمين واحدة أي عهدهم
لأنها تذمم متعاطيها على إضاعتها يسعى بها أي يتولاها ويذهب
بها أدناهم أي أقلهم عددا فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا
وأعطاه ذمته لم يكن لأحد نقضه فمن أخفر مسلما بهمزة
مفتوحة فخاء معجمة ساكنة يقال خفرت الرجل أجرته وحفظته
وأخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذممته والهمزة فيه للإزالة
أي أزلت حقارته كما شكيته إذا أزلت شكواه فعليه لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل
ومن والى قوما أي اتخذ وليا بغير إذن موالية ظاهره

وهل إذا ذبح الصيد فيه يصير ميتة كما إذا ذبح في حرم مكة قال بعضهم نعم واعتمده الوملي وصرح به ابن حجر ع ب د

يوهم

يوهم أنه شرط وليس شرطا لأنه لا يجوز له إذا أخفروا له أن يوالي غيرهم
إنما هو بمعنى التوكيد لتحريمه والتنبيه على بطلانه ولا رشاد إلى
السبب فيه لأنه إذا استأذن أولياءه في موالاة غيرهم فمنعوه
والمعنى أن سولت له نفسه ذلك فليستأذنهم فإنهم لم يمنعوه
فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل
منه صرف ولا عدل وهذا الحديث مر في باب ذمة المسلمين
وجوارهم والغرض منه هنا كما قال ابن حجر في أخفر مسلما أي
نقض عهده كما مر وقال العيني يمكن أن توخذ المطابقة من قوله فمن
أحدث حدثا إلى آخره لأن في أحداث الحدث وإيواء المحدث والموالاة
بغير إذن مواليه يعني العذر فلذا استحق هو اللعنة انتهى قال أبو
موسى هو محمد بن المثنى شيخ المؤلف مما وصله أبو نعيم في المستخرج
عليه وأبي ذر قال أي البخاري وقال أبو موسى وقال في الفتح ووقع
في بعض نسخ البخاري حدثنا أبو موسى قال والأول هو الصحيح
وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وغيرهما قال حدثنا هاشم بن القاسم
أبو النضر التيمي قال حدثنا إسحق بن سعيد عن أبيه
سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبي هريرة رضي الله
عنه أنه قال كيف أنتم إذا لم تجتنوا بجيم ساكنة فوقية
ثانية مفتوحة فوحدة من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج
دينارا ولا درهما قيل وكيف ترى ذلك كائنا يا أبا هريرة
قال أي بكسر الهمزة وسكون التحتية والذي نفس أبي هريرة
بيده عن قول الصادق المصدوق والذي هو يتكلم لا إله إلا الصدق
يعني أن جبريل عليه السلام يخبره إلا بالصدق قالوا نعم ذاك قال تنتهك
بضم الفوقية وسكون النون وفتح الفوقية الأخرى ذمة الله

والكاف